منصور بن محمد يكرم الدوائر الاقتصادية وشركاء منتدى الإمارات الاقتصادي في دورته الأولى بدبي

المرونة وتكامل الخطط يعززان قدرة الاقتصاد الوطني على مواجهة التحديات العالمية

منصور بن محمد خلال انطلاق المنتدى بحضور سامي القمزي ومحمد الشحي ومحمد الشرفاء الحمادي وسلطان بن هده السويدي وعبد الرحمن النقبي | تصوير: محمد هشام

منصور بن محمد يكرم مسؤولو الدوائر الاقتصادية في الدولة

■ دبي بشار باغ

أكد المشاركون في منتدى الإمارات الاقتصادي 2019، الذي انطلق، أمس، في دبي بحضور سمو الشيخ منصور بن محمد بن راشد آل مكتوم، الدوائر الاقتصادية ووزارة الاقتصاد في دولة الإمارات على شراكتهم الاستراتيجية للحدث كما كرم فريق عمل المنتدى على جهودهم.

استشراف الأحداث

وأكد سامي القمزي مدير عام اقتصادية دبي في كلمة خلال الجلسة الرئيسية أن المنتدى يعكس رؤية صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، في استشراف الأحداث الاقتصادية عالمياً وإقليمياً، والتكيف مع التغيرات التي تطرأ عليها ووضع تحليلات وسيناريوهات متعددة وبديلة للنمو والازدهار.

وأضاف القمزي أن النموذج الاقتصادي الفريد الذي تتبعه إمارة دبي مهد الطريق نحو تبوئها أعلى المراتب في تصنيفات أهم المؤشرات الاقتصادية العالمية، ومن ضمنها المرتبة الأولى عربياً والرابعة عالمياً في محور «الأداء الاقتصادي» 2019، وذلك في تقرير تنافسية دبي2019 والذي أصدره مركز التنافسية العالمية التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) ومقره لوزان بسويسرا، وكذلك تبوأت دبي المركز الأول عالمياً من المركز الأول عربياً 11 عالمياً في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال وفقاً لتقارير البنك الدولي، وكذلك المركز الأول عربياً و27 في مؤشر التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي، وكذلك الأولى عربياً و26 عالمياً في مؤشر ريادة الأعمال والتنمية العالمي.

وأضاف الشحي: في وجه آخر للريادة ينسجم مع شعار عام 2019 باعتباره عام التسامح في الدولة، كان لقيم التسامح والانفتاح على الثقافات والتعايش السلمي مع مختلف الانتماءات الحضارية والدينية والثقافية، دور متميز على مستوى المنطقة والعالم، عزز مكانة الإمارات مقصداً مفضلاً للعيش والعمل، وقبلة للموهوبين والمبدعين والعلماء، ووجهة للتجار والمستثمرين.

الدورة الثانية للحدث في أبوظبي وتتوالى إقامتها في إمارات الدولة

سموه يكرم شركاء منتدى الامارات الاقتصادي بحضور سامي القمزي

بما فيها إطلاق المنظومة المتكاملة لتأشيرات الدخول لاستقطاب الكفاءات والمواهب في كل القطاعات الحيوية للاقتصاد الوطني، ونظام تملك الأجانب للشركات في الدولة الذي يسمح بتملك المستثمرين العالميين لـ 100% من الشركات واستضافة معرض إكسبو 2020، ومضي حكومة دبي قدماً في التحضير له بإطلاق مشاريع عملاقة في البنية التحتية.

توجيهات القيادة

ومن جانبه أكد محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية أنه وفي ظل توجيهات قيادتنا الرشيدة، حقق اقتصادنا الوطني خلال العقود القليلة الماضية نمواً مستمراً، وهو اقتصاد يتميز بالاستقرار والقدرة على استشراف المستقبل والتكيف مع التغيرات التي تحدث في توجهات السوق العالمية، ويتميز بمرونة كبيرة. ولفت في كلمة ألقاها خلال المنتدى إلى أن القطاعات المرتبطة بالابتكار والتكنولوجيا وأنشطة البحث والتطوير والملكية الفكرية وريادة الأعمال تمثل محركات رئيسية لدفع عجلة الاقتصاد الوطني ورسم مسارات تطوره المستقبلية.

وأضاف الشحي: أصبحنا على بعد عامين فقط عن استحقاق رؤية الإمارات 2021، التي وفرت منذ إطلاقها عام 2010 إطاراً مرجعياً لاستراتيجيات العمل وخطط التطوير ومؤشرات الأداء لدفع جهود التنمية في الدولة في كل المجالات، وأشار إلى أن العالم شهد خلال عامي 2018 و2019 فترة مليئة بالتحديات الاقتصادية والنزاعات التجارية، التي خيمت على الاقتصاد العالمي وحركة التجارة والاستثمار، وأضاف: لا شك في أن اقتصاد دولة الإمارات ليس بمعزل عن اتجاهات الاقتصاد على المستوى الدولي، فهو اقتصاد منفتح ومرتبط بصورة حيوية بالأسواق العالمية. ومع ذلك، اتسم اقتصادنا الوطني بقدرة كبيرة على الحد من الآثار السلبية لتلك المتغيرات، حيث حقق نمواً في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام 2018 بنسبة 1.7%، وفي الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي غير النفطي للعام ذاته بنسبة 1.3%. وأكد الشحي أن اقتصاد الدولة اليوم لا يزال أحد أكثر اقتصادات المنطقة تنوعاً، مع مساهمة القطاعات غير النفطية بأكثر من 70% من الناتج المحلي الإجمالي للدولة، وأشار إلى أن الإمارات تتبوأ اليوم المركز الأول عربياً و11 عالمياً في مؤشر سهولة ممارسة الأعمال وفقاً لتقارير البنك الدولي، وكذلك المركز الأول عربياً و27 في مؤشر التنافسية العالمية للمنتدى الاقتصادي العالمي، وكذلك الأولى عربياً و26 عالمياً في مؤشر ريادة الأعمال والتنمية العالمي.

وأضاف الشحي: في وجه آخر للريادة ينسجم مع شعار عام 2019 باعتباره عام التسامح في الدولة، كان لقيم التسامح والانفتاح على الثقافات والتعايش السلمي مع مختلف الانتماءات الحضارية والدينية والثقافية، دور متميز على مستوى المنطقة والعالم، عزز مكانة الإمارات مقصداً مفضلاً للعيش والعمل، وقبلة للموهوبين والمبدعين والعلماء، ووجهة للتجار والمستثمرين.

مساعي التكامل

ومن جانبه أكد معالي علي الشرفاء رئيس دائرة التنمية الاقتصادية في أبوظبي أن إطلاق منتدى الإمارات الاقتصادي، يجسد ثمرة اندماج ملتقى الإمارات للأقاق الاقتصادية وملتقى الإمارات للأقاق الاقتصادية، بما يمهد ميلاد منصة اقتصادية تفاعلية موحدة على مستوى دولة الإمارات، من المتوقع لها أن تتبوأ مكانة متميزة بين أجندة الفعاليات الاقتصادية السنوية بالدولة، من خلال تناوب استضافتها بين إمارات الدولة وأضاف: من دواعي سرورنا أن تستضيف إمارة أبوظبي الدورة القادمة لعام 2020، بما يعزز من مساعي التكامل والتلاحم والتناغم بين البرامج الوطنية والخطط الاستراتيجية لإمارات الدولة السبع، مقدماً العديد من الشواهد على كفاءة ونجاح سياسة التنويع الاقتصادي التي تنتهجها حكومة الإمارة، فضلاً عن المرونة العالية وسرعة تجاوب السياسات الاقتصادية تجاه مختلف التحديات، وذلك بالتوازي مع المساعي الجادة، التي تبذلها حكومة أبوظبي لبناء اقتصاد تنافسي متنوع قائم على المعرفة والتطوير والابتكار بقيادة كفاءات وطنية.

وأضاف: لقد أسهمت جهود القيادة الرشيدة في الحفاظ على المكانة التنافسية للإمارة؛ حيث ارتفع رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في الإمارة بنسبة 5% ليصل إلى نحو 105 مليارات درهم بنهاية عام 2018، على الرغم من انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم بنسبة 13% خلال العام نفسه، فضلاً عن الطفرة الملموسة في أداء الصادرات غير النفطية، الأمر الذي يعكس الجهود التي تبذلها حكومة أبوظبي في ظل التزام واضح منها بإجراء تحسينات جوهرية في بيئة الأعمال، ونقل التكنولوجيا وتعزيز الابتكار، وإحداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد للانتقال به إلى اقتصاد قائم على المعرفة.

مسار التنمية

ومن جانبه قال سلطان عبد الله بن هدة السويدي رئيس دائرة التنمية الاقتصادية بالشارقة: إن استضافة إمارة دبي لفعاليات دورة الملتقى هذا العام تكتسب أهمية خاصة في مسار التنمية الاقتصادية المستدامة لدولة الإمارات وذلك في ظل مواصلة اقتصاد الدولة لمسيرتها التنموية الإيجابية عملاً بتوجيهات القيادة الرشيدة وانسجاماً مع رؤية الإمارات 2021 وترجمتها إلى مبادرات ومشاريع ناجحة تحقق أهدافها.

وأكد السويدي أن المشاركة في الدورة السادسة لمنتدى الامارات الاقتصادي في إمارة دبي والذي يتناول المبادرات الاقتصادية التي قادتها الدولة في الآونة الأخيرة إلى جانب إلقاء الضوء على القضايا الاقتصادية والخطط الاستراتيجية الحالية التي تتبناها كل إمارة والحكومة الاتحادية وتأثيرها في تعزيز الناتج المحلي لدولة الإمارات العربية المتحدة يأتي للمحافظة على معدلات جيدة للنمو الاقتصادي وتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيس للدخل ضماناً لاستدامة التنمية ومواصلة النمو والرفاهة للمواطن الإماراتي.

وأوضح السويدي إن إمارة الشارقة قد حققت أهداف الألفية قبل موعدها وأنها قد تجاوزت عدداً من أهداف التنمية المستدامة التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة من خلال تبنيها نموذج اقتصادي تنموي فريد يعتمد على رؤية وتوجهات إمارة الشارقة ظهرت نتائجها في زيادة الطلب على بيئة الأعمال في الإمارة. وأشار أن اقتصادية الشارقة أولت التخطيط الاقتصادي اهتماماً كبيراً وذلك لتنويع اقتصادها المحلي، من خلال تنفيذ مجموعة من الخطط والبرامج بالتنسيق التام مع القطاع الحكومي والخاص.

سموه يكرم محمد العليلي مدير عام دائرة الصناعة والاقتصاد بحكومة الفجيرة

منصور بن محمد يكرم شيخة الشامسي رئيس قسم الصحة بدائرة التنمية بأم القيوين

سمو يكرم سلطان بن هده السويد عن دائرة التنمية الاقتصادية بالشارقة

تقييم آفاق الاقتصاد لغاية 2025

كشف محمد أحمد بن عبد العزيز الشحي وكيل وزارة الاقتصاد للشؤون الاقتصادية أن وزارة الاقتصاد ستقوم بتحليل آفاق اقتصاد الدولة على المدى المتوسط باستخدام «النموذج الاقتصادي الكلي لدولة الإمارات» من أجل فهم التغييرات والتحديات التي سترسم مستقبل اقتصادنا واستكشاف السياسات المتاحة لنا لاستعادة دينامية النمو الاقتصادي خلال الفترة المقبلة.

ولفت إلى أنه بفضل استخدام هذا النموذج، ستقوم الوزارة في الأسابيع القليلة المقبلة بإصدار التقرير السنوي حول آفاق اقتصاد الدولة، الذي يتناول تقييم الاقتصاد الإماراتي على المدى المتوسط خلال الفترة 2020-2025، ويستعرض توصيات بشأن بعض السياسات الاقتصادية الكفيلة بإعادة تنشيط النمو الاقتصادي.

ميلاد منصة اقتصادية تفاعلية موحدة على مستوى الدولة

محمد الشرفاء الحمادي يلقي كلمته خلال المنتدى

مجموعة من الخطط والبرامج بالتنسيق التام مع القطاع الحكومي والخاص.

دفع عجلة النمو

ويدوره قال علي عيسى النعيمي مدير عام دائرة التنمية الاقتصادية في عجمان: يمثل «منتدى الإمارات الاقتصادي 2019» منصة مهمة لتبادل أنجح التجارب الوطنية والرؤى الاستشرافية في مجال التخطيط الاقتصادي، بما يصب في خدمة التوجه الاستراتيجي نحو دفع عجلة النمو والتنويع الاقتصادي وصولاً بالإمارات إلى مصاف الاقتصاديات الأكثر تنافسية في العالم، ويُجسد الحدث المساعي الحثيثة التي تبذلها وزارة الاقتصاد ودوائر التنمية الاقتصادية والجهات المعنية في الدولة في سبيل تحقيق التكامل الحكومي في تطوير أطر التخطيط الاقتصادي بما يتواءم والتوجهات الاقتصادية العالمية للدولة، وسنسلط الضوء خلال المنتدى على أبرز مؤشرات الأداء الاقتصادي في عجمان خلال العام الحالي والسنوات القليلة الماضية، كما سيتم عرض أهم المؤشرات والمنجزات الاقتصادية التي حققتها الدولة في تنمية مختلف القطاعات الاقتصادية، وتطوير بيئة الاستثمار وممارسة الأعمال، تتوقع أن يثمر المنتدى عن توصيات مهمة من شأنها الارتقاء بمستويات التخطيط الاقتصادي المستقبلي، تماشياً مع أهداف «رؤية الإمارات 2021» وتطلعات مئوية الإمارات 2071.

التكيف مع التحديات

وتضمن اليوم الأول من المنتدى عدداً من الحلقات وورش العمل النقاشية، وكانت الأولى بعنوان: «التكيف مع التحديات - دور التكنولوجيا»، وستحمل الثانية عنوان «الأداء والآفاق الاقتصادية العالمية والمحلية»، حيث استعرض المتحدثون فيها تباطؤ زخم النشاط الاقتصادي العالمي بشكل حاد في النصف الثاني من عام 2018. وأطلقت اقتصادية دبي على هامش منتدى الإمارات الاقتصادي 2019، «تحدي الاقتصاديين الشباب»، المبادرة الهادفة إلى إشراك الكفاءات الشابة من الجهات الأكاديمية للمساهمة المباشرة في التنمية الاقتصادية بدولة الإمارات وتحفيز الابتكار والإبداع، ويشارك في هذا التحدي، 30 طالباً وطالبة ضمن 8 فرق من 4 جامعات هي: جامعة الإمارات، وكليات التقنية العليا، وجامعة الشارقة، والجامعة الأمريكية في رأس الخيمة. وستعمل تلك الفرق على صياغة ملخصات وتوصيات بناء على مناقشات الجلسات العامة وحلقات النقاش في منتدى الإمارات الاقتصادي 2019، وسيتم التكريم والإعلان عن الفرق الفائزة مطلع العام 2020. وشهد المنتدى جلسة نقاش حول «مستقبل قطاع التجزئة» الذي وصل مبيعاته في الدولة إلى أكثر من 50 مليار دولار حالياً، وتناولت الجلسة الخصائص الرئيسية التي تميز معالم التجارة الإلكترونية في الإمارات ودول مجلس التعاون الخليجي، لامتلاك المنطقة إمكانات تؤهلها لأن تكون الأكثر نمواً عالمياً. ويتضمن المنتدى في يومه الثاني انعقاد ورشتين، ستكون الأولى حول «دور التخطيط الاستراتيجي في الاقتصاد الجري». ويتناول المشاركون سمات الشمولية والمساءلة والاحتواء والمرونة، التي تعد من أهم الخصائص المميزة لجميع الخطط الاستراتيجية، التي تمت صياغتها على المستويين الاتحادي والمحلي في دولة الإمارات العربية المتحدة، إذ قدّمت مساراً واضحاً نحو نشأة الاقتصاد الجري، في الإمارات وما يتبعه من نمو متسارع.

أبوظبي تسعى لمضاعفة الناتج 3 مرات في 2030

■ أبوظبي – عبد الحي محمد

تعتبر رؤية أبوظبي الاقتصادية 2030 أولى الرؤى الاقتصادية التي تم إعلانها في منطقة الخليج، حيث تم الكشف عن تفاصيلها عام 2008، واستهدفت الرؤية معدل نمو سنوي تراكمي بنسبة 6,7٪، وهو من أسرع معدلات النمو في العالم، ليرتفع الناتج المحلي الإجمالي للإمارة من 382 مليار درهم (104 مليارات دولار) عام 2008 إلى تريليون و53 مليار درهم (415,7 مليار دولار) عام 2030 بما يزيد على 3 أضعاف، كما استهدفت الرؤية أن ترتفع مساهمة القطاع غير النفطي في الناتج من 42٪ لعام 2008 إلى 64٪ لعام 2030

ووفقاً للوثيقة الرئيسية للرؤية 2030، والتي أعدها فريق عمل من المجلس التنفيذي لإمارة أبوظبي ودائرة الاقتصاد والتخطيط ومركز أبوظبي للتطوير الاقتصادي، فقد حددت حكومة أبوظبي تسعة مرتكزات يستند إليها المستقبل الاجتماعي والاقتصادي والسياسي للإمارة، شملت قطاعاً خاصاً فاعلاً ومؤثراً، واقتصاداً مرتكزاً على المعرفة المستدامة، وبيئة تشريعية مثلى تتسم بالشفافية والكفاءة، والمحافظة على العلاقات المتميزة مع بقية دول العالم، والاستخدام الأمثل لموارد الإمارات، ونظاماً تعليمياً ورعاية صحية وبنية تحتية على مستوى عالمي، واستقراراً أمنياً على الصعيدين الداخلي والخارجي، والمحافظة على قيم أبوظبي وثقافتها وتراثها، ومواصلة الإسهام في توثيق عرى الاتحاد بين إمارات الدولة، ووضعت الرؤية في أولوياتها التنويع الاقتصادي باعتباره من أهم الأولويات للإمارة.

45.5 مليار درهم تسهيلات للمشاريع المتوسطة

■ أبوظبي، وام

استحوذت المشاريع المتوسطة على نحو 53,5٪ من التسهيلات الائتمانية التي قدمها الجهاز المصرفي بقيمة وصلت إلى 45,5 مليار درهم مع نهاية الربع الثالث من العام 2019 من إجمالي 85 مليار درهم هي إجمالي التسهيلات التي حصلت عليها المشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة.

ويضطلع هذا النوع من المشاريع بشكل عام بدور حيوي في تنويع الاقتصاد وتعزيز وتوفير فرص العمل، الأمر الذي يجعلها تحظى باهتمام كبير من قبل الحكومة في أجندة عملها الاقتصادية.

وانطلاقاً من هذه الأهمية فقد بادرت العديد من الجهات المعنية بإطلاق مبادرات لتسهيل فرص حصول هذا النوع من المشاريع على مزيد من التمويل بالتنسيق مع أصحاب المصلحة المعنيين.

ويؤكد تقرير صادر عن صندوق النقد الدولي بعنوان «تعزيز الشمول المالي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وآسيا الوسطى» الحاجة إلى التركيز على العناصر الرئيسية لاستراتيجيات الإصلاح التي توفر وصولاً أكثر جدوى وأمناً واستدامة إلى التمويل في حالة المشروعات الصغيرة والمتوسطة مقارنة بالمناهج الجزئية.

وحدد التقرير التكنولوجيا المالية كمصدر محتمل لتقديم تمويل إضافي للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، مؤكداً إمكانية تحقيق هذا الهدف من تخفيض تكاليف الامتثال التنظيمية والمساعدة في التغلب على نقص المعلومات الائتمانية وارتفاع تكلفة خدمة التمويل لهذه الكيانات، واستكشاف استخدام التكنولوجيا لتسهيل وتعزيز عملية «اعرف عميلك».

2% نمو اقتصاد الدولة في 2019

■ دبي – البيان

توقع التقرير الاقتصادي السنوي 2019 الصادر عن وزارة الاقتصاد، أن يحقق الاقتصاد الحقيقي للدولة خلال العام الجاري نمواً بمعدل 2 ٪، ولفت التقرير الذي تم إطلاقه خلال المنتدى، إلى ارتفاع معدل نمو القطاع غير النفطي بفضل تحسن أنشطة قطاع السياحة والخدمات المالية بالتزامن مع تزايد حجم الاستثمار في البنية التحتية والمشاريع الاستراتيجية والقطاعات الاقتصادية ذات القيمة المضافة العالية المحفزة للنمو.

وأكد التقرير أن استمرار نمو الاقتصاد الوطني يأتي في ظل المشاريع المرتبطة باستضافة إكسبو 2020 دبي على جانب آثار تفعيل «الاستراتيجية الوطنية للابتكار»، و«السياسة العليا في مجال العلوم والتقنية والابتكار» بما تشمله من مشاريع بقيمة 300 مليار درهم، ونوّه التقرير بـ «متوية الإمارات 2071» بوصفها رؤية استراتيجية على المدى الطويل تهدف لإعداد الدولة لمرحلة ما بعد النفط، إلى جانب أهمية برنامج الإمارات الوطني للفضاء، وتعزيز استخدامات تقنيات الثورة الصناعية الرابعة بما فيها الذكاء الاصطناعي وغيره، بالإضافة إلى صدور قانون الاستثمار الأجنبي المباشر.

وتوقع وزارة الاقتصاد في التقرير الاقتصادي السنوي أن تنمو الصادرات السلعية للدولة بنسبة 4.2% لتصل إلى 330.2 مليار دولار مقارنة مع 316.9 مليار دولار خلال العام الماضي. بالإضافة إلى توقعات بنمو الواردات السلعية بمعدل 4.3% لتصل إلى 245.4 مليار دولار خلال العام الجاري مقارنة مع 235.4 مليار خلال العام الماضي، وفي ظل نمو الصادرات والواردات، فمن المتوقع أن يرتفع الفائض في الميزان التجاري بـ 4.1% ليصل إلى نحو 84.8 مليار دولار خلال 2019.

الابتكار محرك رئيسي نحو اقتصاد التنوّع والمعرفة

■ دبي – وائل اللبابيدي

أصبح الابتكار بفضل «الاستراتيجية الوطنية للابتكار» التي أطلقها صاحب السمو الشيخ محمد بن راشد آل مكتوم، نائب رئيس الدولة رئيس مجلس الوزراء حاكم دبي، رعاه الله، في أكتوبر 2014 محركاً رئيسياً نحو اقتصاد متنوع قائم على المعرفة والابتكار، فأعادت تلك الاستراتيجية تعريف الابتكار من حيث نوعيته والقطاعات المحورية فيه، منطلقة من رؤية القيادة نحو تعزيز رفاهية المجتمع وتلبية الاحتياجات الإنسانية لكافة سكان الدولة.

وتركز «الاستراتيجية الوطنية للابتكار» التي تهدف لجعل الإمارات ضمن الدول الأكثر ابتكاراً على مستوى العالم، على 7 قطاعات وطنية لتحفيز الابتكار من خلالها وهي الطاقة المتجددة، النقل، التعليم، الصحة، المياه، التكنولوجيا، الفضاء لتستمد قوتها من موارد بشرية مؤهلة تشق طريقها بثبات نحو اقتصاد مبني على المعرفة والابتكار. ويتوقع خبراء أن تُصنَّف الإمارات ضمن أفضل 10 دول مبتكرة في العالم بحلول عام 2021 بفضل جعل حكومة الدولة الإمارات الابتكار نهجاً استراتيجياً وقيمة مضافة لها وزنها في السياسات الحكومية والمجتمع والاقتصاد الوطني، الذي بات يركز أكثر على المعرفة والإبداع، وبالتالي أصبح الابتكار قيمة مضافة إلى رأس المال وأحد المحاور الأساسية لرؤيتها 2021.

وبحماس لا يهدأ ونشاط لا يعرف الكلل، شرعت الهيئات والدوائر الحكومية الاتحادية والمحلية التي تشرف على تلك القطاعات بتكريس كافة أدواتها التقنية وكوادرها البشرية لجعل الابتكار منصة لانطلاق الإمارات نحو المستقبل.

مؤشر دولي: الإمارات ضمن أفضل 10 اقتصادات أداءً 2019

■ دبي – وائل الخطيب

حلّت الإمارات في المرتبة الأولى إقليمياً والتاسعة عالمياً في قائمة أفضل ثلاثين اقتصاداً أداءً لعام 2019 نشرتها صحيفة «إندبندنت استراليا» أخيراً لمؤشر أداء الاقتصادات العالمية الذي تصدره الصحيفة سنوياً، وهو مؤشر مركب يقيس أداء الاقتصادات وفاعليتها ومعدلات نموها واستقرارها. ويستند المؤشر إلى عدد من التقارير الدولية التي تتضمن مؤشر الحرية الاقتصادية الذي تصدره مؤسسة «هيريتيج فاونديشن»، وتقرير حرية ممارسة الأعمال التابع للبنك الدولي، ومعهد فريزر الكندي وغيرها من المؤسسات البحثية العالمية، ويتألف من 8 مكونات رئيسة، وهي: دخل الفرد، ونمو معدلات الناتج المحلي الإجمالي، ومتوسط الثروات، والوظائف ومعدلات التضخم والضرائب، إضافة إلى كل من صافي الدين الحكومي والحرية الاقتصادية. وجاءت سنغافورة في المركز الأول من القائمة، أما الاقتصادات التسعة الأخرى فهي على التوالي: بروناي، هونغ كونغ، التوريج أيرلندا، سويسرا، مالطا، لوكسمبورغ، الإمارات، تايوان.

وعربياً، حلّت الكويت في المركز 15 والبحرين 18، فيما جاءت بلغاريا في نهاية القائمة في المركز 30. وتراجع ترتيب الولايات المتحدة خمسة مراكز من 29 في العام الماضي إلى 34 حالياً، لتخرج من قائمة الـ30 الأفضل. وبلغ الدين الفيدرالي الأمريكي أخيراً علامة فارقة لم يعلن عنها البيت الأبيض. وتمت إضافة 3 تريليونات دولار إلى الدين منذ تنصيب دونالد ترامب.

الشارقة تستهدف 10 ملايين سائح بحلول 2021

■ الشارقة – البيان

أعلنت هيئة الإنماء التجاري والسياحي بإمارة الشارقة، مؤخرا عن إطلاق «رؤية سياحة الشارقة 2021»، وهي استراتيجية لتطوير السياحة تستهدف زيادة التدفقات السياحية للإمارة، والوصول إلى 10 ملايين سائح وزائر بحلول عام 2021.

وتعتمد الخطة الاستراتيجية لهيئة الإنماء التجاري والسياحي، التي تأتي في أعقاب دراسة معمقة عن السوق السياحي للشارقة، وتقدم عروضاً وفرصاً في القطاع السياحي على 4 محاور أساسية هي تشمل كلاً من المحور الأول ويتضمن تعزيز مكانة الشارقة كوجهة مثالية للسياحة العائلية، من خلال طرح باقات وعروض متميزة، مصممة خصيصاً للعائلات، وبينما المحور الثاني يتمحور في اتباع مقاربة مبتكرة في تطوير القطاع السياحي، يهدف تحسين تجربة السائح، من خلال تقديم حلول مبتكرة.

أما المحور الثالث فيرتكز على تطوير وتنمية القدرات والمقومات السياحية لتصل للمستويات العالمية لتحسين كفاءة القطاع السياحي من خلال الشراكة والتعاون، ويأتي المحور الرابع في عملية الاستمرار في تطوير مكانة الشارقة كمحور ثقافي عالمي، والذي يتوافق تماماً مع أهداف الشارقة في تقديم السياحة العائلية.

رؤية «عجمان 2021» ترتكز على بناء مجتمع سعيد

■ عجمان – أسامة أحمد

تنطلق «رؤية إمارة عجمان 2021» والتي اعتمدها صاحب السمو الشيخ حميد بن راشد النعيمي، عضو المجلس الأعلى حاكم عجمان، من مرتكزات رئيسية تتمحور حول سعيها نحو بناء مجتمع سعيد يساهم بناء اقتصاد أخضر تحفزه حكومة متميزة منسجمة مع روح الاتحاد. وفي محور المجتمع السعيد ولتحقيق الرفاه المعيشي تسعى الرؤية إلى تحسين الرفاه الاجتماعي ووضع المثل العليا المتينة للوحدة العائلية والاجتماعية، والتركيز على المساواة بين الجنسين مع الحفاظ على السلامة العامة ورفع مستواها من خلال الحرص على تحسين جودة وطول الحياة عبر التشجيع على أسلوب حياة صحية والحد من انتشار الأمراض وأعبائها ورفع جودة خدمات الرعاية الصحية.

تمكين المواطن

وتضع الرؤية تمكين المواطن في المجالات المختلفة ضمن أولوياتها الأساسية، وذلك من خلال تشجيع مشاركة المواطنين في سوق العمل، وخاصةً في القطاع الخاص، بهدف تقليص نسبة البطالة بين المواطنين، مع التركز على زيادة أعداد المواطنين العاملين في القطاعات المختلفة وبناء القوى العاملة المُمكّنة والفاعلة في القطاع العام، والقطاع الخاص بما يتماشى مع الأهداف الاقتصادية لرؤية «إمارة عجمان 2021».

ونجد أن «رؤية إمارة عجمان 2021» تبرز الأهمية لقطاع التعليم وتؤكد على تعزيز مخرجات العملية التعليمية من خلال رفع جودة المدارس وزيادة إنجازات الطالب وزيادة إجمالي الالتحاق بالمدارس والاحتفاظ بالطلاب وتطوير البنية التحتية للمدارس والقدرة الاستيعابية لها وتعزيز فرص الاستثمار في هذا المجال وتشجيع الشراكات بين مؤسسات التعليم والتعليم العالي ومؤسسات القطاعين الخاص والعام مثل التدريب الداخلي وفرص العمل.

جذب الاستثمارات

وتبرز «رؤية عجمان 2021» الأهمية الكبيرة والبارزة إلى تطوير استراتيجية شاملة للنقل والإمداد تتضمن إنشاء طريق كامل للشحن تسلط الضوء من خلالها على الوجهات المستهدفة التي سيتم التركيز عليها بما يعزز من قدرات الإمارة في جذب الاستثمار وتحقيق النجاح لممارسة الأعمال.

اقتصاد أخضر

وتأكد رؤية عجمان على تقوية الشراكة مع القطاع الخاص وتعزيز دوره التنموي، وتشجع على استخدام الطاقة البديلة، وتحث وتدعو جميع الفعاليات الاقتصادية والصناعية إلى الاعتماد على هذه المصادر للحفاظ على الموارد الطبيعية بما يحقق التنمية المستدامة، وتحرص كذلك على الحفاظ على البيئة، وتؤكد على أهمية تقليص البصمة الإيكولوجية للإمارة.